



Analysis the effect of the capital sufficient on the Bank liquidity "Application study for the" Sample in the Iraqi Banks

تحليل اثر كفاية رأس المال على السيولة المصرفية
دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية

(*) أ.د. نوري عبد الرسول الخاقاني (**) م.م. صلاح عامر أبو هونه

Abstract

The banking sector is facing many risks, particularly liquidity resulting from the inability of the bank to meet short-term obligations risk and in return the banks took seek to strengthen their financial positions by applying the decisions of the Basel Committee on Banking Supervision, particularly with regard to the standard of capital adequacy, which leads to the achievement of stability in the banking system and financial and research aims to release the positive aspects of capital adequacy standard to improve the liquidity situation of banks and raise their ability to meet short-term obligations, and to reduce the liquidity that could be exposed, especially in times of financial and banking crises banks risk level .

المستخلص:

يواجه القطاع المصرفي مخاطر عديدة وفي مقدمتها مخاطر السيولة الناتجة عن عدم قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات القصيرة الأجل، وبالمقابل أخذت المصارف تسعى إلى تدعيم مراكزها المالية بتطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية خاصة فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال، الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي والمالي، ويهدف البحث إلى بيان الجوانب الايجابية لمعيار كفاية رأس المال في تحسين وضع السيولة لدى المصارف ورفع قدرتها على مقابلة الالتزامات القصيرة الأجل، وتخفيض مستوى مخاطر السيولة التي من الممكن أن تتعرض لها المصارف خاصة في أوقات الأزمات المالية والمصرفية .

المقدمة :

يعد القطاع المصرفي احد مكونات القطاع المالي، وفي الوقت نفسه هو أكثر القطاعات الاقتصادية تعرضاً للمخاطر، كما شهد العالم العديد من الأزمات المصرفية والمالية التي ترتب عليها آثار سلبية أدت إلى حصول خسائر في نشاط بعض المصارف وإفلاسها، مما دعى إلى البحث عن أدوات وأساليب تمكن المصارف من التعامل ومواجهة المخاطر الناتجة عن تلك الأزمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، الأمر الذي دفع الدول الصناعية العشرة إلى تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية في إطار بنك التسويات الدولية، وأصدرت هذه اللجنة مقترحات من شأنها تحسين أساليب الرقابة على المصارف مما يساعد على تحقيق الاستقرار في النظام المالي والمصرفي، وقامت لجنة بازل خلال العام ١٩٨٨ بإصدار معيار لكفاية رأس المال تمّ بمقتضاه وضع حد أدنى لرأس المال بالمفهوم الواسع يطلق عليه قاعدة رأس المال وذلك بالعلاقة مع الالتزامات العرضية .

(*) جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد .
(**) جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد .

أظهرت الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ عدم فعالية المصارف التجارية في إدارة مخاطر السيولة ومدى حاجة المؤسسات الرقابية إلى أدوات ومعايير لتقييم مرونة السيولة وتحديد نقاط الضعف في السياسات المصرفية وخاصة فيما يتعلق بنماذج الاستحقاقات ومصادر التمويل، وضمن هذا السياق يأتي البحث في تأطير وتسليط الضوء على جوانب العلاقة ما بين معيار كفاية رأس المال والسيولة المصرفية وذلك بالتطبيق على المصارف العراقية التجارية، ومدى أهمية هذا المعيار في تدعيم المركز المالي للمصارف العراقية وزيادة قدرتها على الإيفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون تحقيق خسائر في نشاط هذه المصارف .

أولاً : أهمية البحث :

تمكن أهمية هذا البحث من خلال توضيح وبيان جوانب العلاقة التي تربط معيار كفاية رأس المال المصرفي بالسيولة المصرفية، على اعتبار أن معيار كفاية رأس المال قادر على تحقيق الاستقرار المالي للمصارف العراقية وزيادة قدرتها المالية على الإيفاء بالالتزامات القصيرة الأجل، كما يعد احد الأدوات المهمة والمناسبة في مواجهة أو الحد من مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف .

ثانياً : مشكلة البحث :

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق الأرباح المناسبة وفقاً لمبدأ المقايضة بين العائد والمخاطرة، ونتيجة لذلك تتعرض المصارف إلى مخاطر عديدة أهمها مخاطر السيولة أو فقدان القدرة الايفائية في الأجل القصير، وبالتالي تعرضها إلى أزمات مالية تؤدي إلى التعثر المالي وفشل وإفلاس هذه المصارف، مما يستدعي قيام المصارف بتدعيم قاعدة رأس المال من خلال توفير الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال وبالشكل الذي ينعكس على تعزيز إمكانيات وقدرات المصارف في مجال إدارة السيولة وتقوية مراكزها المالية .

ثالثاً : أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق هدفين أساسيين هما :

- ١- بيان مدى أهمية معيار كفاية رأس المال المصرفي في تحقيق استقرار القطاع المصرفي وتدعيم المركز المالي للمصارف .
- ٢- بيان العلاقة الايجابية التي تربط بين معيار كفاية رأس المال والسيولة المصرفية ، والذي ينعكس على تقوية وضع السيولة لدى المصارف التجارية العراقية ورفع قدرتها على تغطية مخاطر السيولة التي من الممكن التعرض لها .

رابعاً : فرضية البحث :

يستند البحث إلى فرضية أساسية مفادها أن هناك علاقة طردية ايجابية بين معيار كفاية رأس المال والسيولة المصرفية، وان التزام البنوك المركزية بتطبيق الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال يمكن أن يزيد من فعالية الرقابة على المصارف التجارية، وهو أمر من شأنه أن يعمل على ترشيد قرارات الائتمان في هذه المصارف فضلاً عن أن الالتزام بهذا المعيار يعمل على تطوير الصناعة المصرفية وتقويتها في مواجهة المخاطر .

خامساً : منهجية البحث :

استند البحث على المنهج الوصفي في تغطية الجانب النظري من البحث ، ومن اجل الوصول إلى الأهداف في الجانب التطبيقي من الدراسة تم اعتماد المنهج التحليلي ، فهو يحلل المعطيات الرقمية الواردة في التقارير السنوية للمصارف العراقية عينة البحث فضلاً عن الميزانيات العمومية والحسابات الختامية التي تعد مصدراً للبيانات اللازمة للتحليل مدة البحث .

سادساً : حدود البحث :

يتخذ البحث الحدود المكانية من خلال التركيز على المصارف العراقية (الحكومية والخاصة)، إذ تم اختيار مصرفين حكوميين هما الرافدين والرشد نظراً لعراقتهما هذين المصرفين والخبرة في مجال الصيرفة التجارية، وكذلك تم اختيار ثلاثة مصارف خاصة تمثلت في مصرف بغداد، ومصرف الشرق الأوسط، ومصرف الخليج التجاري، نتيجة التزام هذه المصارف بالمعايير الرقابية الدولية، ولها نشاط واسع على الساحة المصرفية العراقية، أما حدود البحث الزمانية تمثلت بالمدة الممتدة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)، بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لهذه المصارف خاصة الميزانية العمومية وكشف الأرباح والخسائر .

المبحث الأول

(المضامين النظرية لمفهومي كفاية رأس المال والسيولة المصرفية)

أولاً : كفاية رأس المال المصرفي: المفهوم والتفسير

يعبر مصطلح كفاية رأس المال المصرفي (Capital Adequacy) عن قدرة وكفاءة المصارف التجارية في قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي يواجهها، وذلك بهدف تحجيمها والسيطرة عليها واتخاذ القرارات التي تتفق مع إستراتيجيته وسياسته وتدعيم قدرته التنافسية⁽ⁱ⁾، ويقصد بكفاية رأس المال بالنسبة للمصرف هو امتلاك المصرف رأس مال معين لحمايته من مخاطر الإعسار وعندما تفشل المصارف في توفير الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المصرفي فإنها تواجه مشكلة فقدان ثقة المودعين لدى المصرف لذا فإن تنظيم الملاءة المالية في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى يجنبها المخاطر بأنواعها المختلفة .⁽ⁱⁱ⁾

وهناك اتجاه يرى أن المقصود بكفاية رأس المال مدى تغطيته للودائع في حالة إفلاس المصرف، لكن في الحقيقة لا يجب النظر إلى كفاية رأس المال على اعتبار أنه في حالة إفلاس، بل يجب النظر إليها على اعتبار أن المصرف منشأة مستمرة، وبنفس الوقت يمكن القول أن مفهوم كفاية رأس المال هو مفهوم نسبي ومن المتوقع أن يختلف من مصرف لآخر، ويتأثر تحديد حجم رأس المال بعدة عوامل من أهمها (الظروف الاقتصادية المحيطة بالمصارف، العلاقة بين رأس المال ونوعية الودائع، الموازنة بين متطلبات حصول المساهمين على أرباح معقولة، احتياجات النشاطات المتوقعة، تدخل السلطات النقدية، خبرة المصرف ودراساته السابقة).⁽ⁱⁱⁱ⁾

ومضمون التعبير النسبي يشير إلى أن الحكم على مدى كفاية رأس المال في مصرف معين يجب أن تتم في إطار المقارنة مع المصارف المماثلة في النشاط وفي الحجم داخل نفس الدولة، بمعنى التركيز على الموقف النسبي للمصرف أكثر من التركيز على ضرورة توفر أموال مملوكة بنسبة معينة من الودائع أو بنسبة معينة من الأصول، أن مبدأ تحقيق كفاية رأس المال والمقصود بهذا المصطلح الحفاظ على رأس المال واستخدامه بأقصى كفاءة ممكنة، والغرض من هذا الإجراء تحقيق مجموعة من الأهداف وأهمها ما يأتي:-^(iv)

١- العمل على تقوية الجهاز المصرفي العالمي: كون المصارف الحديثة تعمل كشبكة مترابطة، ويمكن أن يتأثر هذا الجهاز بالتغيرات التي تحدث لأي جزء منه، مثل حدوث انهيارات لأجهزة مصرفية في بلد ما، وما قد ينتج عنه من تأثير مباشر للمصارف الأخرى التي تمتلك ودائع أو استثمارات لدى هذه المصارف.

٢- توحيد متطلبات رأس المال: والغرض من هذا الإجراء هو إزالة المتطلبات غير المتساوية التي تفرضها القوانين المحلية على رؤوس الأموال العاملة لديها، مما يؤدي إلى وجود منافسة غير متكافئة بين المصارف التي تعمل في الداخل وتلك المصارف التي تحاول دخول أسواق جديدة وتقع تحت سيطرة قوانين أخرى تطلب منها إجراءات مختلفة.

٣- الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي والمصرفي.

٤- الاستمرار في دعم العدالة التنافسية بين المصارف.

٥- إيجاد وسيلة وأدوات شاملة للتعامل مع المخاطر.

٦- التركيز على المصارف النشطة والفعالة عالمياً، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن مبادئه الأساسية وركائزه يجب أن تكون ممكنة التطبيق من قبل المصارف على اختلاف درجة نموها وتطورها.

ثانياً: معيار كفاية رأس المال في إطار لجنة بازل:-

١- معيار كفاية رأس المال في إطار اتفاقية بازل الأولى:

قدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام ١٩٨٨ معياراً موحداً لكفاية رأس المال ليكون ملزماً لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي، بوصفه معياراً دولياً أو عالمياً للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك، وأقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل الأولى التي بمقتضاها أصبح يتعين على كافة البنوك العاملة أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة، بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الانتمائية إلى (٨%) كحد أدنى، وعلى الجميع أن يوفقوا أوضاعهم مع هذه النسبة بنهاية عام ١٩٩٢^(٧)، وحسب متطلبات وتوصيات لجنة بازل تصبح مكونات رأس المال المصرفي قائمة على

أساس ربط احتياطات رأس المال لدى المصرف بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية المصرف أو خارج ميزانيته، وبذلك فإن الشكل الجديد لمعيار كفاية رأس المال يتكون من شريحتين هما:-(vi)

الشريحة الأولى:- تسمى بالرأس المال الأساسي (Core Capital) ويتكون من حقوق المساهمين التي تتمثل في (رأس المال المدفوع بالكامل للأسهم العادية والاحتياطات المعلنة والأرباح غير الموزعة)، وعند حساب كفاية رأس المال يتم استبعاد الشهرة والاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية التابعة، والاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف.

الشريحة الثانية:- وتسمى رأس المال المساند (Supplementary Capital) أو التكميلي الذي يشتمل على الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات إعادة التقييم، واحتياطات مواجهة ديون متعثرة، الإقراض متوسط الأجل من المساهمين، والأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة)، وفرضت اتفاقية بازل بعض القيود على عناصر رأس المال المساند التي يمكن ذكرها على النحو التالي:-(vii)

- ١- أن لا تتعدى عناصر رأس المال المساند في مجموعها عن (١٠٠%) من عناصر رأس المال الأساسي.
- ٢- إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم بنسبة (٥٥%) من قيمتها تحوطاً لمخاطر تذبذب الأسعار.
- ٣- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة (١,٢٥%) من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بأوزان.
- ٤- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة (٥٠%) من رأس المال الأساسي بهدف عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.

وتنطبق معايير لجنة بازل لمتطلبات رأس المال على كل من المصارف وشركات الأم (Parent Companies)، وينبغي على المصارف أن تفي باثنين من المتطلبات المحددة لرأس المال هما:-(viii)

- ١- ينبغي أن تكون نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المعدلة حسب المخاطر أكثر من نسبة (٤%).
- ٢- ينبغي على نسبة رأس المال الإجمالي إلى الأصول المعدلة حسب المخاطر أن تكون أكبر من (٨%).
- ٣- ويضاف إلى ما سبق، أن الشركات الأم يجب أن تلي نسبة نمطية بسيطة مفادها أن تكون نسبة رأس المال الإجمالي أو إجمالي الأصول المعدلة بحسب المخاطر أكبر من (٤%).

٢ - معيار كفاية رأس المال في إطار اتفاقية بازل الثانية:

لقد شعرت لجنة بازل بعدم كفاية المقررات الواردة في اتفاق عام ١٩٨٨ والتعديلات اللاحقة التي أجريت خلال المدة من (١٩٩٥ - ١٩٩٨) لتحقيق المتانة المالية للمصارف، فضلاً عن الانهيارات المصرفية في أغلب دول العالم وعلى رأسها دول جنوب شرقي آسيا، فالتجته للجنة في عام ١٩٩٩ إلى تقديم بعض الاقتراحات الجديدة التي تتضمن العديد من الأفكار خلافاً للمبادئ المطبقة سابقاً، إذ تعتمد بصورة أساسية على مؤسسات التقييم الائتماني أو على الأقل الاعتماد على أساليب تلك المؤسسات في منح الجدارة الائتمانية لتقييم المؤسسات والأفراد، كما تم التأكيد على ضرورة منح عمليات التقييم والمراجعة الداخلية أهمية كبرى في ظل قواعد أكثر صرامة فيما يتعلق بأسس الإفصاح والشفافية. (ix)

وفي إطار التشديد على معايير بازل لرأس المال (Toughening The Basel Capital Standard)، عقدت اللجنة في العام ٢٠٠١ مرة أخرى وأصدرت مجموعة من المعايير الرقابية الجديدة لتطوير المعايير السالف أقرارها بشأن كفاية رأس المال والتي تنظم العمل المصرفي في العالم لتعطي المصارف مهلة تنتهي في العام ٢٠٠٥، وتقوم اتفاقية بازل الثانية على ثلاث ركائز هي المستلزمات الدنيا لرأس المال، ونهج الرقابة الوقائية، وقواعد الإفصاح عن المعلومات (x)، أن اتفاقية بازل الجديدة كانت تهدف إلى تطوير الإطار العام لرأس المال بصورة أكثر حساسية لمخاطر الخسائر الائتمانية والتي تتطلب تكوين مستويات عالية من رأس المال لذوي المخاطر الائتمانية العالية والعكس صحيح، ويركز إطار الاتفاقية الجديدة على ثلاث دعائم أساسية (Three Basic Pillars)، فبالنسبة

لرأس المال الرقابي وقياس ملاءمته للمصارف في مضمون هذه الاتفاقية الجديدة فأنه يتصل بالدعامة الأولى التي تحدد الحد الأدنى لرأس المال (Minimum Capital Requirement)، وتتمحور النسبة الجديدة لكفاية رأس المال على ضرورة أن يكون حجم رأس المال المطلوب يتناسب طردياً مع درجة المخاطر للنشاطات المصرفية التي يقوم بها المصرف ويتم قياس كفاية رأس المال وفقاً للمعادلة التالية:

إجمالي رأس المال

= معدل كفاية رأس المال

مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

= ٨ كحد أدنى

ورغم أن الإطار الجديد للاتفاقية لم يرفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستويات السابقة (٨٪)، إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر متمثلة في المخاطر التشغيلية (Operational Risk) الذي يؤدي بذاته إلى زيادة كبيرة في المجلد لمتطلبات رأس المال، وبذلك حتى تصل المصارف إلى ذات المعدل أو المحافظة عليه، فمن المطلوب العمل باستمرار على زيادة رؤوس الأموال في بسط النسبة، أما مقام النسبة التي تم تعديل أوزانها فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدولة وتقييم المصارف والمؤسسات التي تتراوح بين (صفر ٠٪، ٢٠٪، ٥٠٪، ١٠٠٪، ١٥٠٪).^(xi)

ثالثاً : مؤشرات قياس كفاية رأس المال:-

لقد وردت في الأدبيات المالية والمصرفية مقاييس عديدة وكثيرة لكفاية رأس المال أو ما يطلق عليها البعض بمقاييس الأمان أو مقياس مدى متانة أو ملائمة رأس المال في المصارف التجارية، وان النظرة الأساسية بالنسبة لهذه المعدلات تدور في إطار حقوق المساهمين ولا تكتفي فقط بالنظر إلى رأس المال، بمعنى أن رأس المال جزء من حقوق الملكية وان بقية عناصر حقوق الملكية تساند رأس المال.^(xii)

حقوق الملكية أو حقوق المساهمين = رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح غير الموزعة

ومن أهم تلك المؤشرات كما يلي:-

١- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع :-

وتظهر هذه النسبة قدرة المصرف على رد الودائع من حق الملكية، وتبين في الوقت نفسه حجم مساهمة رأس المال المصرف من إجمالي الودائع المصرف في تغطية الودائع من رأسمال المالكين، علماً أن المصرف يحتفظ بهذه النسبة لغرض مواجهة أخطار السحب التمويلي، وبعبارة أخرى تقيس هذه النسبة كفاءة البنك وكلما تمتع المصرف بقدرة عالية من هذه النسبة كلما أتاح ذلك قدراً أكبر من الثقة لدى المودعين، ويعتبر هذا المعدل من أشهر المقاييس وأقدمها انتشاراً في الحياة المصرفية، حيث كانت القاعدة المتبعة في الولايات المتحدة بهذا الخصوص منذ سنة ١٩٤٢ تنص على عدم زيادة مجموع الودائع عشرة أمثال رأس المال الممتلك، أي عدم تجاوز نسبة ١:١٠ كحد أقصى، إلا أن بعد الحرب العالمية الثانية قد اضطرت المصارف إلى رفع هذا القيد نظراً لتمويل المجهود الحربي عن طريق شراء السندات الحكومية.

ومن المأخذ على هذه النسبة إهمالها مجموع ونوعية الأصول التي تستخدم فيها الودائع، ورأس المال يرتبط بالودائع، غير أنه يتبلور في الجانب الآخر من الميزانية العمومية على شكل أصول مختلفة، إذ من الممكن للمصرفين متساويين في رأس المال الممتلك والودائع، وبالتالي متساويين في مقدار نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع، أن يستخدم أحدهما معظم ودائعه في أصول ذات درجة عالية من المخاطرة، بينما يستخدم الآخر في أصول سائلة مما يعني اختلاف سلامة المصرفين تبعاً لطبيعة أصولها دون أن ينعكس هذا الاختلاف في النسبة.

^(xiii) ، وتقاس هذه النسبة عن طريق المعادلة الآتية :

رأس المال الممتلك

$$\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الودائع}} = \text{نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع}$$

٢- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات :

أن فلسفه هذا المؤشر تذهب أن الأصل في قياس مدى مناسبة رأس المال أو حقوق الملكية في تمويل الموجودات، بمعنى مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية في تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي موجوداته، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية:-

رأس المال الممتلك

$$\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات}$$

وعلى الرغم من كون هذه النسبة تعد من النسب التقليدية التي ينظر إليها البنك المركزي بشي من الاهتمام عند قياس كفاية رأس المال، لذلك تعرض هذا المؤشر للعديد من الانتقادات التي تتمثل في كونه يتعارض مع مصالح الملاك (المساهمين)، ذلك أن زيادة هذه النسبة تمثل حماية أفضل للمودعين وهو ما يهدف إليه البنك المركزي، إلا أنها تؤدي في الوقت نفسه إلى أحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال مما يلحق الضرر بالمساهمين، فضلاً عن أن هذه النسبة لا تمثل مقياساً دقيقاً على مدى كفاية أو متانة رأس المال الممتلك، لأنها لا تميز بين موجودات المصرف تبعاً لدرجة المخاطرة، فمثلاً تساوي نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات لمصرفين لا يعني أن مودعي هذين المصرفين يتعرضان لنفس القدر من المخاطر، إذ ما تباينت درجة المخاطر التي تتعرض لها استثماراتها أو تباينت درجة التقلب في الودائع. (xiv)

٣- نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة :

يرى البعض ضرورة استخدام معدل الأصول الخطرة بدلاً من المؤشرات السابقة، ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة رأس المال الممتلك على إجمالي الأصول الخطرة مطروحاً منها الأصول السائلة مثل القروض بضمان أو بدون ضمان والأوراق المالية الأخرى، ويتم قياس هذا المؤشر وفق المعادلة الآتية:- (xv)

رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)

$$\frac{\text{رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)}}{\text{إجمالي الموجودات الخطرة}} = \text{نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة}$$

٤ - نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات المالية :-

تبين هذه النسبة مدى قدرة المصرف التجاري على مقابلة مخاطر الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، والتي تنجم عن الهبوط في قيمة هذه المحفظة وذلك من حقوق الملكية دون المساس بالودائع .

$$\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الاستثمارات}} \times 100 = \text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات}$$

رأس المال

نسبة

الممتلك إلى إجمالي القروض :-

توضح هذه النسبة مدى قدرة المصرف التجاري على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع، وتظهر هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض، ويجب على كل

مصرف الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمار في كل نوع من أنواع محفظة القروض على شكل احتياطات بهدف تغطية أخطار الائتمان وعدم السداد . (xvi)

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100$$

رابعاً : مفهوم السيولة المصرفية : Banks Liquidity Concept

يمكن النظر إلى السيولة المصرفية من عدة زوايا فهي تعني (قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين للسحب من الودائع ومقابلة طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع) (xvii)، ويتضح من المضمون أعلاه أن المصرف التجاري يواجه ثلاثة أنواع من المدفوعات، أولها المدفوعات الخاصة لمواجهة سحب العملة من التداول، الثاني: المدفوعات لمقابلة الأرصدة المدينة سواء كانت أموال المودعين أو لعمليات المقاصة مع المصارف التجارية الأخرى، الثالث مدفوعات مطلوبة لتنفيذ سياسة الائتمان المصرفي متمثلة في صورة قروض وسلفيات. (xviii)

كما أن هناك وجهة نظر أخرى للسيولة تشير إلى أن السيولة (انسياب حركة النقدية لأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل في الأجل القصير عادة اقل من سنة، دون ضغوط غير عادية وبشكل متوازن مع الأهداف الأخرى كالربحية والنمو والاستمرارية)، ويتضح من هذا التعريف أن السيولة تشمل جميع أنشطة المصرف في الأجل القصير، بمعنى أن المصرف يخطط للسيولة ويجب أن يأخذ في الحسبان المتحصلات والمدفوعات من مختلف المصادر ولكافة الاستخدامات والتوقيت الزمني لحدوثها مع مراعاة عمل التوازن بينها، وتتم عملية السيولة دون التأثير السلبي على الأهداف الإستراتيجية للمصرف وهي الربحية والبقاء والاستمرار والقدرة على المنافسة (xix)، وبذلك يرتبط مفهوم السيولة بالتدفقات النقدية من خلال قدرة المصارف التجارية على الوفاء بجميع الالتزامات بالدفع نقداً وفي الوقت المناسب، وان عدم القدرة على ذلك سوف يؤدي إلى حالة من عدم السيولة لدى المصرف. (xx) ، وتقتصر نظرية خلق السيولة للمصارف التجارية بصورة أكثر أهمية مقارنة بالمؤسسات الائتمان الأخرى كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين وهيئات الادخار، لان جزء الأكبر من المطلوبات يغلب عليها صفة قصر المدة الزمنية، أمكانية المصرف في خلق السيولة تعتمد على سرعة وسهولة تحويل القروض إلى أصول أكثر سيولة (1)، أما سيولة العملية الائتمانية فالمقصود بها مدى سرعة وسهولة تحويل التسهيلات الائتمانية (القروض) التي منحها المصرف إلى نقود خلال مدة زمنية معينة، وكلما طالت مدة الائتمان كلما احتاج المصرف إلى توفير موجودات سائلة اكبر، وتعتمد سهولة وسرعة تحويل العملية الائتمانية إلى سيولة على عوامل متعددة تتمثل في (مدة القرض، قدرة العميل على السداد بمعنى قدرته على الوفاء بالتزاماته من موارده الخاصة، ومدى احترامه لتعهداته بالسداد، والظروف الاقتصادية السائدة). (2)

خامساً: السيولة المصرفية: النسب والمؤشرات

تقيس نسب السيولة Liquidity Ratios، مقدرة المصرف على سداد الالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة)، بما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية خلال مدة زمنية قصيرة نسبياً (أي الأصول

المتداولة)، دون التعرض لخسائر هامة في القيمة الحقيقية للأصول^(xxi)، وفيما يأتي أهم نسب السيولة شائعة الاستخدام:-

١- نسبة الاحتياطي القانوني:- Legal Reserves Ratio

جرى العرف للنظام المصرفي الحديث على أن تحتفظ المصارف التجارية بجزء أو بنسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، والهدف الأولي من ذلك هو حماية حقوق المودعين من أخطاء تصرفات المصارف التجارية، ثم أصبحت وسيلة فنية من شأنها التأثير في قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان، إذ يعتمد البنك المركزي في أوقات التضخم إلى رفع هذه النسبة والذي يعكس تجميد جزء كبير من احتياطات المصرف النقدية مما يقلل من قدرته على التوسع في الإقراض، والعكس من ذلك عندما يقلل البنك المركزي من هذه النسبة في أوقات الكساد فمعنى ذلك الإفراج عن جزء كبير من أصول المصرف التجاري السائلة، ويمكنه بالتالي من الحصول على الغطاء القانوني اللازم لقيامه عمليات الائتمان^(xxii)، وهذه النسبة تعد أول وأكثر النسب انتشاراً واستخداماً، فهي عبارة عن رصيد المصرف التجاري من الاحتياطي النقدي (القانوني) لدى البنك المركزي منسوباً إلى حجم الودائع الكلية لدى المصرف التجاري وكما في المعادلة أدناه:-
(xxiii)

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

٢- نسبة الرصيد النقدي: Cash Ratio

وتظهر نسبة الرصيد النقدي قدرة المصرف على مواجهة التزاماته من خلال النقدية المتوفرة في خزائنه، ويتأثر حجم الرصيد النقدي للمصرف التجاري بعمليات السحب والإيداع، وعدم تعادل كلا التيارين لاختلاف الظروف التي تحكم كل منهما، يؤدي إلى تغير حجم الرصيد النقدي وبالتالي تغير نسبته وهو ما يؤثر في معدل سيولة المصرف التجاري، ويتم حساب الرصيد النقدي من المعادلة التالية:-

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد المصرف لدى البنك المركزي} + \text{النقد الحاضرة في المصرف}}{\text{إجمالي الودائع} + \text{الالتزامات الأخرى}}$$

وتعتبر نسبة الرصيد النقدي عن مقدار النقد الذي هو في متناول المصرف التجاري ولا يخضع لقيود، فودائع المصرف لدى البنك المركزي والفائضة منها والاحتياطات الإلزامية تمثل التزاماً عليه، علماً بأنه يجوز السحب من الاحتياطات الفائضة في أي وقت، في حين تخضع الاحتياطات الإلزامية للتغيرات التي تطرأ على الودائع، ويلاحظ أنه إذا ارتفعت نسبة الرصيد النقدي جاز القول أن لدى المصرف سيولة عالية، وإذا أخذنا بحقيقة أن إدارة الأصول والالتزامات عملية متداخلة، فأن زيادة مطلقة في نسب الرصيد النقدي أو النسب الأخرى التي توظف لقياس السيولة، قد تحول دون تحقيق معدلات مقبولة من الأرباح^(xxiv).

٣- نسبة السيولة القانونية: Legal Liquidity Ratio

تمثل نسبة السيولة القانونية مقياساً آخر لمقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الجارية، وبتعبير أدق تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع الظروف وحالات المصرف، وفي الأنظمة المصرفية أعطت القوانين والتشريعات التي تحكم حركة النقود والائتمان الحق للبنك المركزي في تحديد مكونات هذه السيولة ونسبتها التي ينبغي على المصرف التجاري الاحتفاظ بها، وان ارتفاع نسبة السيولة الفعلية المصرفية عن نسبة السيولة القانونية يشكل مؤشر قوي بالنسبة لحقوق المودعين، ويبين مدى قوة المركز المالي

للمصرف، والعكس يحصل في حالة انخفاض نسبة السيولة المصرفية عن النسبة القانونية مما يدل على عسرة المركز المالي للمصرف فضلاً عن مساءلة البنك المركزي للمصرف التجاري في حالة حدوث انخفاض للنسبة الفعلية عن النسبة القانونية للسيولة، لذلك تعد هذه النسبة من أكثر المقاييس أهمية وموضوعية من حيث نظرة المصرف إلى فكرة الربحية والسيولة، واستخدامها كمؤشر مهم في تقييم كفاءة إدارة السيولة المصرفية، ويمكن التعبير عن هذه النسبة رياضياً وفق المعادلة الآتية:- (xxv)

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{أرصدة نقدية} + \text{أصول شبه نقدية}}{\text{حجم الودائع لدى البنك}}$$

وبالنظر إلى مكونات بسط معادلة السيولة نجد أنها إما أصول نقدية أو في حكم النقدية، أو أنها أصول شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية دون خسارة، أن مكونات بسط النسبة يتمثل في البنود التالية (النقدية بخزينة البنك، الذهب، الأوراق التجارية، الأوراق المالية الحكومية، شيكات وأوراق مالية تحت التحصيل)، أما مكونات المقام فهي (الشيكات والحوالات والسندات مستحقة الدفع، مستحق البنوك، الجزء غير الفعلي من خطابات الضمان). (xxvi)، وهناك بعض النسب المستخدمة في قياس السيولة والتي تتمثل في:

١- **نسبة التداول:** - وتعد أكثر النسب دقة من حيث الحكم على درجة السيولة كما تعتبر مقياساً لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول السريعة إلى نقدية وتحسب العلاقة التالية:- (xxvii)

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

٢- **نسبة السيولة السريعة:-** تعكس هذه النسبة قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات القصيرة الأجل بالتركيز على النقدية المتوفرة لدى المصرف، ويتم قياس هذه النسبة من خلال المعادلة:- (xxviii)

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

٣- **معامل السيولة:-** يشترط ضرورة توافر نسبة ثابتة أو حد أدنى لا يجب أن يقل عن هذه النسبة بين الأصول السائلة والأصول ذات السيولة المرتفعة وبين مجموع التزامات وتعهدات المصرف قبل الآخرين بمنحهم القروض، ويمكن أن يكون هذا المعامل أكثر تحديداً إذا كان المقام يتعلق بالقروض قصيرة الأجل. (xxix)

المبحث الثاني

(احتساب نسبة كفاية رأس المال والسيولة المصرفية للمصارف عينة البحث)

أولاً : نسب كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث :
تقوم جميع المصارف في العراق باحتساب معدل كفاية رأس المال وفق استمارة معدة من قبل البنك المركزي العراقي محدداً فيها أوزان معينة لكل بنود داخل الميزانية وبنود خارج الميزانية العمومية للمصرف، ويتم إرسال نسبة كفاية رأس المال شهرياً إلى البنك المركزي، وفي الجدول أدناه معدلات كفاية رأس المال تم اعتماد النسب في نهاية السنة المالية وكما يلي:-

جدول (١)

نسب كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١٤)

(نسبة مئوية)

السنوات	معدلات كفاية رأس المال				
	مصرف الرافدين	مصرف الرشيد	مصرف بغداد	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الخليج التجاري
٢٠٠٤	٠,٢١٥	٢	٢٧	٤١,٨	٦٢,٩٥
٢٠٠٥	٠,٣	٣,٠٥٥	٥٧	٣٩,٩	٦٨,١١
٢٠٠٦	٠,٢٨٣	٢,٥	٥٨	٤٤	٦٥
٢٠٠٧	٠,٣٠	١,٧	٥٩,٥	٥٤,٦	٤٢
٢٠٠٨	٠,١٤	٥,٦	٧٣,٥	٣٩	٣٥
٢٠٠٩	٠,١٠	١٨	٤٩	٣٩	٦٠
٢٠١٠	٠,١٧	٣٢,٥	٢٥	٣٣	٤٩,٢
٢٠١١	١,٢١	٢٨	٣٧	٤٩	٦٠,٢٢
٢٠١٢	٢,١٣	١٨	٥٥	٥٣	٥١,٥
٢٠١٣	٢,٧٩	١٥	٥٩	٧٣,٥	٧٨
٢٠١٤	٣,٤٨	١٠	٥٨	١٠٩	٧٣

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) .

ثانياً : تحليل مؤشرات السيولة للمصارف عينة البحث :-

١- مؤشر نسبة الرصيد النقدي:-

يتضح من نسب الرصيد النقدي الواردة في الجدول (٢) تميز مصرف الرافدين بمستوى عالٍ من السيولة النقدية، والتي تؤثر في الوقت نفسه قدرة المصرف على مواجهة الطلب غير المتوقع من السحوبات لأموال المودعين، وفي إطار تحليل النسبة والتناسب يتبين أن المصرف يتخذ أسلوب الحيطة والحذر في استخدام أموال الودائع مما يشكل أثراً مباشراً على انخفاض العائد المتحقق لدى المصرف، فقد عرف معدل الرصيد النقدي ارتفاعاً متواصلاً من سنة ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠ مع وجود تفاوت طفيف جداً في هذه النسب، وتراوحت حدود المؤشر بين الحد الأدنى للرصيد النقدي البالغ (٤٠,٢%) في العام ٢٠٠٤ والسبب في ذلك يكمن في أن رصيد الحسابات الجارية والودائع يتجاوز ضعف الأموال النقدية التي يحتفظ بها المصرف في خزائنه ولدى البنك

المركزي العراقي، بينما وصل الحد الأعلى لمعدل الرصيد النقدي إلى ما نسبته (٨٧,٧%) كأعلى مستوى من السيولة النقدية بلغها المصرف في العام ٢٠٠٨ نتيجة نمو القدرة النقدية للمصرف وبنسبة زيادة قدرها (٣٤%) أكبر من النمو المتوقع في فترة الحسابات الجارية والودائع البالغة (٣٢%) عما كانت عليه في العام ٢٠٠٧.

تظهر النتائج التحليلية لنسب السيولة لدى مصرف الرشيد وجود تطورات ايجابية في معدلات الرصيد النقدي، على الرغم من التذبذب في مؤشر السيولة ارتفاعاً وهبوطاً وهذا يأتي من اختلاف النمو في كل من الأرصدة النقدية والودائع المصرفية، كما أنها نتيجة طبيعية ضمن سياسة المصرف الرامية إلى مواجهة مخاطر السيولة التي من المحتمل أن يواجهها المصرف هذا من جهة، والوفاء بمتطلبات السيولة الناتجة عن السحوبات المفاجئة لإيداعات المودعين من الجهة الأخرى، وان كلا التوجهين انعكس على قلة الأرباح المصرفية التي حققها المصرف من استثمار أموال الودائع، لذلك تجاوزت نسب الرصيد النقدي النسب المعيارية المعتمدة في تقييم سيولة المصرف وحقق المصرف متوسطاً حسابياً بلغ (٦٨,٦%)، وبدأ مؤشر الرصيد النقدي بنسبة تفوق المعدل المتوقع في مصرف الرافدين والتي بلغت نحو (٩٨,٩%) في العام ٢٠٠٤ ويمكن تفسير هذه النسبة بأن المصرف احتفظ بأرصدة نقدية تعادل تماماً الالتزامات المالية المترتبة عليه، وتمثل أدنى نسبة من السيولة النقدية يصل إليها المصرف في العام ٢٠٠٧ والتي بلغت (٥٠,٢%) وهذه النتيجة استجابة لجوء المصرف نحو التوسع باتجاه استثمار الأموال الضخمة وخصوصاً في منح الائتمان النقدي الذي تنامي وبنسبة (٨٤,٥%) مقارنة بالعام ٢٠٠٦.

وفيما يتعلق بالمصارف الخاصة فإنها ما تزال تستحوذ على الجزء الأكبر من رؤوس الأموال المدفوعة للجهاز المصرفي العراقي مقارنة بالمصارف الحكومية، كما أنها تسجل تحسناً في ترتيبها على مستوى السيولة النقدية وهذا ما أوردته المتوسطات الحسابية ضمن مدة الدراسة المشار إليها، إذ يتصدر مصرف الشرق الأوسط عينة المصارف بمتوسط حسابي بلغ (٦٦,٢%)، فيما يحتل مصرف بغداد الترتيب الثاني وبمتوسط حسابي قدره (٦٥,١%)، وجاء في الترتيب الثالث مصرف الخليج التجاري وبمتوسط ناهز (٥٨,٨%).

ومن خلال الجدول (٢) يتبين عدم استقرار مؤشر السيولة لدى مصرف بغداد من حيث وجود تفاوت في بعض النسب وانخفاضها دون قيمة المتوسط الحسابي وتمثل ذلك بالسنوات (٢٠٠٤، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) التي بلغت نسبها (٣٣,٤%، ٦٣%، ٥٠,٦%) على التوالي نتيجة أن النمو في القاعدة الإجمالية للودائع تفوق نسب النمو المسجلة في الأرصدة النقدية للمصرف، وعلى الرغم من انخفاض هذه النسب إلا أن المصرف يتمتع بقدرة عالية من السيولة النقدية وذلك طالما تجاوزت النسبة المعيارية لمؤشر الرصيد النقدي الذي يتراوح بين معدل (٢٥% - ٣٠%)، وتراوح هذا المؤشر بين معدل (٣٣,٤%) حداً أدنى في عام ٢٠٠٤ ومعدل (٧٧,٦%) حداً أعلى من السيولة النقدية في العام ٢٠١٢ نظراً لنمو القاعدة النقدية بنسبة (٧٧,٦%) وبشكل يفوق النمو المتوقع في رصيد الودائع والبالغ نسبتها (٤٩,٦%) مقارنة بالعام ٢٠١١.

أما إذا واصلنا تحليل هذا المؤشر في مصرف الشرق الأوسط فإننا نلاحظ نمواً في نسب المؤشر مع بعض التباين الطفيف، ويبدو ذلك واضحاً خلال المدة الممتدة من (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) التي شهدت ذلك التباين وانخفاض نسب السيولة عن قيمة المتوسط الحسابي وتراوح حدود المؤشر خلال هذه المدة بين (٣٧,٨% - ٥٨%) وعلى امتداد تلك السنوات نمت الودائع بمعدل يفوق ضعف النمو الحاصل في بند النقدية، وبمعنى آخر أن قابلية المصرف على سداد الالتزامات المالية المترتبة عليه تصل إلى النصف خاصة فيما يتعلق بسحوبات المودعين، أما الفترة التي تمتد من (٢٠٠٩ - ٢٠١٤) تبرهن على حدوث نمو في الأرصدة النقدية وبشكل يتجاوز النمو الحاصل في المدة السابقة هذا من جانب، كما أن النظرة الإجمالية لمؤشر السيولة تدل على نمو مرتفع في نسب الرصيد النقدي تراوحت بين (٧٣,٢% - ٩٧,٧%)، ويظهر من مسار المؤشر على طول مدة الدراسة تذبذباً مستمراً في النسب والتي بلغت حدودها الدنيا متمثلة في المعدل (٣٧,٨%) في العام ٢٠٠٥ وبين أعلى مستوى من السيولة المصرفية في العام ٢٠١٤ وبنسبة بلغت (٩٧,٧%)، وان أساس هذه النتائج القياسية التي اكتسبها المصرف تشير إلى زيادة سيولة المصرف وبالمقابل انعدام مخاطر السيولة في إطار العلاقة العكسية التي تربط فيما بينهما.

أظهر مؤشر نسبة الرصيد النقدي في مصرف الخليج التجاري تناقصاً تدريجياً بعد أن أحرز المصرف مركزاً عالياً من السيولة النقدية في العام ٢٠٠٥ والبالغ نسبته (١٠٤,٤%)، نتيجة الزيادة في حجم الودائع إلى الضعف

وبنسبة بلغت (١٠٧,٦%) عما كانت عليه في العام ٢٠٠٤ ونسبة السيولة هذه تفوق مستويات السيولة المتحققة في جميع مصارف العينة، ثم اخذ هذا المؤشر بالانخفاض وصولاً إلى عام ٢٠١٢ وخلال هذه الفترة التي امتدت من (٢٠٠٦ - ٢٠١١) والتي تراوحت قيم مؤشر بين معدل (٣١% - ٥٨%)، بالرغم من التغيرات الطارئة على السيولة المصرفية إلا أن الأداء المالي للمصرف تحسن بدرجة كبيرة بسبب تحقيق عوائد مجزية نتيجة استغلال الفرص الاستثمارية ذات الجدوى والبقاء ضمن مستوى جيد من السيولة النقدية، وخلال السنوات الثلاثة (٢٠١٣، ٢٠١٢، ٢٠١٤) واصل مؤشر السيولة بالنمو نظراً لنمو قاعدة الودائع والأرصدة النقدية دون التأثير على ربحية المصرف.

جدول (٢)
نسب الرصيد النقدي للمصارف عينة الدراسة للمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)

المصارف السنوية	المصارف الحكومية		المصارف الخاصة		
	الرافدين	الرشيد	بغداد	الشرق الأوسط	الخليج التجاري
٢٠٠٤	٤٠,٢	٩٨,٩	٣٣,٤	٥٤,٨	٤٩,٤
٢٠٠٥	٨٧,٧	٩١,٦	٦٦,٣	٣٧,٨	١٠٤,٤
٢٠٠٦	٦٦,٧	٧٣,٨	٧٧,٤	٥٨	٥٨
٢٠٠٧	٨٦,٤	٥٠,٢	٦٣	٥٢,٣	٤٧,٥
٢٠٠٨	٨٧,٨	٦٩,١	٥٠,٦٥	٥٠,٤	٤١,٨
٢٠٠٩	٨٤,١	٦٠,٧	٧٢,٢	٧٨,٦	٣١
٢٠١٠	٦٨,٧	٦٢,٩	٧١,١	٧٤,٢	٤٠
٢٠١١	-	٥٩,٦	٦٥,٤	٧٣,٢	٤٤,٦
٢٠١٢	-	٥٦,٦	٧٧,٦	٧٥,٣	٦١,٤
٢٠١٣	-	٦٣,٢	٧٢,٨	٧٦,٥	٨٨,٤
٢٠١٤	-	-	٦٦,٥	٩٧,٧	٨٠,٢

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥).

٢- مؤشر نسبة التداول:-

يظهر من الجدول (٣) أن الاتجاه العام لنسبة التداول مرتفعة على نطاق المصارف الحكومية والخاصة عينة الدراسة، وفيما يخص مصرف الرافدين فأن مؤشر السيولة شهد ارتفاعاً مع وجود تفاوت ضئيل جداً في النسب ضمن إطار المقارنة، وان ارتفاع هذه النسبة يعني انخفاض مخاطر السيولة وانخفاض العائد المصرفي والعكس صحيح وهذا يؤشر أن المصرف احتفظ بأرصدة نقدية ضمن فقرة الموجودات المتداولة قادرة على تغطية كل البنود التي تندرج ضمن المطلوبات المتداولة وبنسبة تتجاوز (١٠٠%)، وتراوحت نسب التداول لدى المصرف بين معدل (١٠٢,٩%) كأدنى نسبة من السيولة يصل إليها المصرف خلال العام ٢٠١١ وبين معدل (١٠٦%) كأعلى نسبة يبلغها المصرف خلال العام ٢٠٠٤، وبذلك يتضح النمو الكبير في رصيد الموجودات المتداولة والذي يفوق النمو الحاصل في أرصدة المطلوبات المتداولة.

أما بالنسبة لمصرف الرشيد فإنه شهد أداء متميزاً خلال الفترة التي تمتد من (٢٠٠٤ - ٢٠١٣) إذ تمكن المصرف من بلوغ مستويات قياسية من السيولة المصرفية استناداً إلى مؤشر نسبة التداول ومقارنة بالمستويات

المتحققة خلال مؤشرات السيولة الأخرى، وتراوحت قيم المؤشر بين (١٠٠% - ١٠١%) وهي نسبة معتبرة تعكس اهتمام المصرف في تأمين الأموال اللازمة لتغطية سحباتها غير المتوقعة، وبالمقابل فإن نسبة السيولة المرتفعة والبالغة (١٠٠%) تعطي دلالة عن التوظيف غير رشيد لأموال المصرف والتي تخص أموال المودعين مع العرض أن المصارف الحكومية تتصف بقلّة رؤوس أموالها المدفوعة، لذلك نجد معدل العائد على الودائع والأرصدة النقدية الأخرى منخفضة لا تتناسب مع ضخامة حجمها، مما تؤشر أن المصرف يتجنب الاستثمار ومنح الائتمان النقدي من أجل توفير السيولة واستعداده لمجابهة المخاطر التي من الممكن التعرض لها فهو يعمل ضمن إطار العلاقة الطردية بين الأرباح ومخاطر السيولة.

وقد أحرزت المصارف الخاصة عينة الدراسة نجاحاً ملموساً على صعيد السيولة المصرفية من خلال تسجيلها مراكز عالية لها وعلى امتداد السنوات من (٢٠٠٤- ٢٠١٤) وذلك عن طريق اعتماد مؤشر نسبة التداول، ويمكن الاستدلال على تطور سيولة هذه المصارف من الأوساط الحسابية التي حققتها، فقد حل في طليعتها مصرف الخليج التجاري وبوسط حسابي ناهز (١٣٢,٦%)، ثم تلاه مصرف بغداد في المرتبة الثانية وبوسط حسابي نحو (١١٥,٨%)، وحل ثالثاً في الترتيب مصرف الشرق الأوسط وبوسط حسابي قدرة (١١٣,٥%)، وتشير هذه المعطيات إلى قوة مركز السيولة لدى هذه المصارف فحسب بيانات مصرف الخليج التجاري يظهر أن نسب مؤشر التداول تراوحت بين معدل (١١٥,٤%) كأدنى نسبة لمؤشر يصلها المصرف في العام ٢٠٠٨، وبين معدل (١٦٣%) كأعلى معدل يحققه المصرف وهو الأعلى على مستوى جميع مصارف العينة.

جدول (٣)

معدل نسب التداول للمصارف عينة الدراسة وللمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)

المصارف السنوات	المصارف الحكومية		المصارف الخاصة	
	الرافدين	الرشيد	بغداد	الشرق الأوسط الخليج التجاري
٢٠٠٤	١٠٦,١	١٠٠,٥	١٠٨,٥	١٠٥,٣
٢٠٠٥	١٠٤,٦	١٠٠,٤	١١٩,٧	١٠٥,٤
٢٠٠٦	١٠٣,٤	١٠٠,٧	١٢٠,٣	١٠٥,٦
٢٠٠٧	١٠٣,٢	١٠٠,٩	١٢٢,٦	١٠٧,١
٢٠٠٨	١٠٣	١٠١	١١٨,١	١٠٥,٤
٢٠٠٩	١٠٣	١٠١,٥	١١٣,٦	١٠٦
٢٠١٠	١٠٢,٨٨	١٠١,٣	١١٠,٥	١٠٥,١
٢٠١١	-	١٠١,١	١١٤,٣	١١٣,٥
٢٠١٢	-	١٠٠,٢	١١٥	١١٨,٣
٢٠١٣	-	١٠٠,٣	١١٦	١٢٠,٢
٢٠١٤	-	-	١١٥,٣	١٥٦,٦

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) .

وقد أظهرت البيانات المالية لمصرف بغداد عن حدوث نمو متواصل في رصيد الموجودات المتداولة والقادرة على تغطية كافة التزامات المصرف اتجاه المودعين، وفي السياق ذاته حقق المصرف تطوراً ملحوظاً في نسب التداول وحدود هذه النسب تمتد بين معدل (١٠٨,٥%) وهو أدنى معدل لمؤشر السيولة في العام ٢٠٠٤، بينما سجل المصرف أعلى نسبة لمؤشر التداول في العام ٢٠٠٧ وبمعدل ناهز (١٢٢,٦%)، وحسب نتائج النسب الواردة في الجدول أدناه يمكن توصيف مسار مؤشر نسبة التداول لمصرف الشرق الأوسط بتقسيم مدة الدراسة المشار إليها إلى فترتين، الفترة الأولى والتي تمتد من (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩) تميزت بالنمو المتذبذب خاصة بعد انخفاض نسبة المؤشر في العام ٢٠٠٨ والبالغة (١٠٥%) عما كانت عليه في العام ٢٠٠٧ والتي بلغت نحو (١٠٧%) ويعزى ذلك التذبذب إلى تراجع مكونات الموجودات النقدية والموجودات السائلة الأخرى من إجمالي

الموجودات المتداولة للمصرف، بينما اتصفت الفترة الثانية بالنمو التدريجي والممتدة بين (٢٠١٠ - ٢٠١٤) ومن أهم العوامل التي أسهمت في نمو المؤشر خلال هذه الفترة الزيادة المتواصلة في الأرصدة القائمة للموجودات النقدية والموجودات السائلة للمصرف التي شكلت فائضاً في سيولة المصرف تكون كافية لسداد ودائع العملاء.

ثالثاً: نسبة السيولة السريعة:

نلاحظ من الجدول (٤) أن مؤشر السيولة السريعة والمتمثل في نسبة النقدية إلى إجمالي المطلوبات المتداولة، يظهر تناقصاً واضحاً في المعدلات المتحققة لدى مصرف الرافدين وتزايداً في مصرف الرشيد في إطار المقارنة بين المصرفين وعلى مستوى المصارف الحكومية عينة الدراسة، ويمكن تحليل هذا الانخفاض في نسب المؤشر لمصرف الرافدين بالنظر إلى هيكلية المطلوبات المتداولة التي نمت بشكل متزايد خلال المدة الزمنية موضوع المقارنة في حين تراجعت الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها المصرف في خزائنه ولدى البنك المركزي العراقي، الأمر الذي يدل على تراجع مركز السيولة المصرفية بموجب هذا المؤشر في مصرف الرافدين والذي لم يتخط حدود نسبة (٦%) خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)، وهذا المعدل غير مقبول ويؤكد تعرض المصرف إلى حالات من نقص السيولة المالية فضلاً عن مواجهة ضغوطات المودعين، وعلى الرغم من هذا الانخفاض إلا أن النظرة الشمولية للمؤشر تعطي نمواً متواضعاً ابتداءً بنسبة (٢,٢%) في العام ٢٠٠٤ وصولاً إلى نسبة (٦,٢%) في العام ٢٠١٠، وضمن هذه المدة كانت أعلى نسبة من السيولة السريعة يصل إليها المصرف في العام ٢٠٠٨ والتي بلغت (٦,٨%).

أما بالنسبة لمصرف الرشيد فإن نتائج مؤشر السيولة السريعة تبين أن هناك تذبذباً في قيم المؤشر ويأتي هذا التذبذب إلى اختلاف النمو بين الأرصدة النقدية والمطلوبات المتداولة، وعلى امتداد السنوات من (٢٠٠٤ - ٢٠١٣) تصاعدت وتيرة معدلات نمو الرصيد القائم للمطلوبات المتداولة وبشكل يفوق النمو في بند النقدية، وهذا يكشف عن سياسة المصرف في تدعيم الملاءة المالية لتفادي النقص في السيولة المصرفية، وقد تراوحت نسب المؤشر بين حدها الأدنى البالغ (٣١,٥%) في العام ٢٠٠٧ نتيجة انخفاض الأرصدة النقدية في حوزة المصرف وبنسبة انخفاض قدرها (١٤%) مقابل زيادة في المطلوبات المتداولة وبنسبة مقدارها (٢٥,٢%) وذلك مقارنة بالعام ٢٠٠٦، بينما بلغ الحد الأعلى لنسبة المؤشر نحو (٦٨%) في العام ٢٠٠٤ واغلب معدلات المؤشر تجاوزت النسبة المعيارية.

من جانب آخر فإن تقويم مركز السيولة لدى المصارف الخاصة عينة الدراسة يظهر اتجاهات عامة في تزايد نسب السيولة وبلوغها مستوى يفوق مستويات السيولة المتحققة في مصرفي الرافدين والرشيد وذلك طبقاً لمعيار السيولة السريعة، وباعتماد الأوساط الحسابية لهذه المصارف وعلى طول الفترة الممتدة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) يتصدر مصرف الشرق الأوسط عينة المصارف محققاً وسطاً حسابياً ناهز (٦١,٧%)، وجاء مصرف بغداد في المرتبة الثانية حيث بلغ متوسطه الحسابي (٦١%)، وجاء في الترتيب الثالث مصرف الخليج التجاري إذ بلغ متوسطه نحو (٥٠,٤%)، وتشير هذه المعدلات المرتفعة من السيولة المصرفية إلى رفع مستوى أداء المصارف الخاصة التي تتبع سياسة تحوطيه من حيث الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة قادرة على سداد التزامات المصرف وتجنب حالة العسر المالي، وعند توصيف طبيعة مؤشر السيولة في هذه المصارف فقد شهد مصرف بغداد تبايناً في معدلات السيولة وإن السنوات التي انخفض فيها قيمة المؤشر عن مقدار وسطه الحسابي وكما هو الحال في السنوات (٢٠٠٤، ٢٠٠٨، ٢٠٠٧) التي بلغت نسبها (٣٠,٧%، ٥٦%، ٤٥,٥%) على التوالي، ويعود هذا الانخفاض في مجال السيولة إلى تزايد المطلوبات المتداولة ووصولها إلى ضعف مقدار النقدية المتوفرة لدى المصرف، وبمعنى آخر أن القدرة المالية التي يمتلكها المصرف لا تكفي في الإيفاء بنصف الالتزامات المترتبة عليه، في حين بلغ أعلى معدل من السيولة السريعة في العام ٢٠١٢ إذ بلغت نحو (٧٤%)، وبحسب النسب الواردة في الجدول (٤) يتضح أن مؤشر السيولة كان متفاوتاً وغير مستقر في مصرف الشرق الأوسط وهذا التفاوت يحتم تجزئة المدة المشار إليها إلى مدتين، المدة الأولى والتي تمتد من (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) ومن سمات هذه المدة النمو المتذبذب وبلوغه مستوى أدنى من الوسط الحسابي، وحدود معدلات المؤشر تراوحت بين (٣٥,٨% - ٥٢,٦%) ويرجع ذلك التدني في النسب إلى الارتفاع المتواصل في بند المطلوبات المتداولة مما أدى إلى تحقيق عجز في السيولة النقدية، أما المدة الثانية والممتدة من (٢٠٠٩ - ٢٠١٤) تميزت بتسجيل تحسن متواصل في معيار السيولة وتراوحت قيم المؤشر لهذه المدة بين (٦٩,٣% - ٩٣%) وتدل هذه النسب على التطور الإيجابي في القاعدة النقدية التي نمت وبشكل يفوق نسب النمو المسجلة في جانب المطلوبات المتداولة

وجعلها تبلغ معدل نحو (٩٣%) وهو أعلى معدل سجل لمؤشر السيولة السريعة على جميع مصارف عينة الدراسة.

جدول (٤)

معدل نسب السيولة السريعة للمصارف عينة الدراسة ولمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)

المصارف السنوات	المصارف الحكومية		المصارف الخاصة		
	الرافدين	الرشيد	بغداد	الشرق الأوسط	الخليج التجاري
٢٠٠٤	٢,٢٤	٦٨	٣٠,٧	٤٥,٣	٤٢,٥
٢٠٠٥	٣,٢٩	٥٠,٨	٦٢,٢	٣٥,٨	٥٨,٣
٢٠٠٦	٣,٠٦	٤٥,٩	٦٩	٥٢,٦	٥٤,٢
٢٠٠٧	٥,٥٢	٣١,٥	٥٦	٤٨,٩	٤٤,٤
٢٠٠٨	٦,٨٠	٥٥,٨	٤٥,٥	٤٣	٣٤,٩
٢٠٠٩	٦,٤٢	٤٧,٨	٦٩	٧٣,٨	٢٩,٢
٢٠١٠	٦,١٩	٥٤,٦	٦٧,٩	٦٩,٣	٣٦,٦
٢٠١١	-	٥٤,٣	٦٢,٢	٦٩,٧	٤١,٢
٢٠١٢	-	٥٠,٤	٧٤,٣	٧٣,٥	٥٨,٣
٢٠١٣	-	٥٦,٨	٦٨,٨	٧٣,٩	٧٧,٤
٢٠١٤	-	-	٦٤,٦	٩٣	٧٧,٨

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) .

يعاني مصرف الخليج التجاري وعلى امتداد السنوات من (٢٠٠٤-٢٠١٤) من عجز في الأرصدة النقدية ونموها بنسبة اقل من النمو في الالتزامات المالية اتجاه المصرف و يترافق مع هذا العجز المسجل في موازنات المصرف تزايد في حجم المطلوبات المتداولة، الأمر الذي تمثل في انخفاض نسب مؤشر السيولة السريعة دون متوسطه الحسابي كما هو الحال في السنوات (٢٠٠٤، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠١٠، ٢٠٠٩)، وتراوحت قيم المؤشر بين معدل (٢٩,٢%) كأدنى نسبة يصل إليها المصرف في العام ٢٠٠٩ نظراً لانخفاض فقرة النقدية بنسبة (١٦,٤%) مقارنة بالعام ٢٠٠٨، وبين معدل (٧٧,٨%) كأعلى مستوى من السيولة يبلغه المصرف في العام ٢٠١٤ نتيجة انخفاض التزامات المصرف مقابل احتفاظه بأرصدة نقدية قادرة على تغطية (٧٧,٨%) من المطلوبات المتداولة، وحتى تتمكن من الحكم على مدى ايجابية نسب السيولة من حيث ارتفاعها وانخفاضها دون الوسط الحسابي وكذلك النسبة المعيارية يمكن القول وبشكل إجمالي أن هذه النسب مازالت تمثل مركزاً قوياً من السيولة النقدية طالما المصرف يعمل ضمن مفهوم الموازنة بين العائد والسيولة في إطار نشاطه الائتماني.

المبحث الثالث

(تحليل اثر كفاية رأس المال على السيولة للمصارف عينة البحث)

أولاً: مصرف الرافدين:-

يوضح الجدول (٥) بيان اثر كفاية رأس المال على السيولة المصرفية والنظرة الأولية تعطي دلالة واضحة على تدني نسبة الملاءة المصرفية بحيث لا تتخطى حدود نسبة (٤%) طول مدة الدراسة، وعدم بلوغها الحد الأدنى المطلوب والبالغ (٨%) بحسب مقررات لجنة بازل وكذلك الحد الأدنى المطلوب بموجب تعليمات البنك المركزي العراقي والبالغة (١٢%)، وبالنظر إلى تركيبة السيولة لدى المصرف وفق المؤشرات الثلاثة المتمثلة في مؤشر نسبة الرصيد النقدي ونسبة التداول ونسبة السيولة السريعة، نجد أن المصرف يتمتع بدرجة عالية من السيولة النقدية باستثناء مؤشر نسبة السيولة السريعة نظراً لكون مقام النسبة يتضمن حجم اكبر من الالتزامات المالية اتجاه المصرف وفي مقدمتها الحسابات الجارية والودائع، وعند مقابلة هذه النسب لكفاية رأس المال مع مؤشرات السيولة يتضح مبدئياً انعدام العلاقة بين كفاية رأس المال وعدم تأثيرها على سيولة المصرف، وإذا أخذنا أدنى نسبة لكفاية رأس المال وبما يقابلها من نسب السيولة كما هو الحال في العام ٢٠٠٩ الذي بلغت فيه نسبة الملاءة المصرفية نحو (١%) فإن مركز سيولة المصرف تحددت بنسب (٨٤%)، (١٠٣%، ٦،٤%) مما يؤشر اعتماد المصرف سياسة أكثر حزمًا وصرامة فيما يتعلق بإدارة السيولة وبالمقابل انخفاض العوائد المصرفية وخاصة تلك التي تتعلق بمنح الائتمان النقدي.

جدول (٥)

اثر نسبة كفاية رأس المال على مؤشرات السيولة لمصرف الرافدين للمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)

المؤشر السنوات	نسبة كفاية رأس المال المصرفي	مؤشرات السيولة		
		نسبة الرصيد النقدي	نسبة التداول	نسبة السيولة السريعة
٢٠٠٤	٠,٢١٥	٤٠,٢	١٠٦,١	٢,٢٤
٢٠٠٥	٠,٣	٨٧,٧	١٠٤,٦	٣,٢٩
٢٠٠٦	٠,٢٨٣	٦٦,٧	١٠٣,٤	٣,٠٦
٢٠٠٧	٠,٣٠	٨٦,٤	١٠٣,٢	٥,٥٢
٢٠٠٨	٠,١٤	٨٧,٨	١٠٣	٦,٨٠
٢٠٠٩	٠,١٠	٨٤,١	١٠٣	٦,٤٢
٢٠١٠	٠,١٧	٦٨,٧	١٠٢,٨٨	٦,١٩
٢٠١١	١,٢١	-	-	-
٢٠١٢	٢,١٣	-	-	-
٢٠١٣	٢,٧٩	-	-	-
٢٠١٤	٣,٤٨	-	-	-

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (١) .

ثانياً: مصرف الرشيد:-

إن الاتجاه العام لمؤشرات السيولة في الجدول (٦) تظهر درجة عالية من السيولة النقدية لدى المصرف، وللحكم على مدى تأثير كفاية رأس المال على سيولة المصرف يلاحظ أن المدة التي امتدت من (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) حقق فيها المصرف مستوى من الملاءة المالية أقل من الحد الأدنى المقرر سواء بموجب مقررات لجنة

بازل أو اللوائح التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، وأدنى نسبة من كفاية رأس المال يقابلها مستوى جيد من السيولة استناداً لما ورد في مؤشرات السيولة الثلاثة، والدليل على ذلك أنه في عام ٢٠٠٧ بلغت نسبة كفاية رأس المال نحو (١,٧%) وهو أقل مستوى يحققه المصرف خلال مدة الدراسة بينما مستويات السيولة التي تقابلها بلغت (٥٠,٢%، ١٠١%، ٣١,٥%) على التوالي، وتشير هذه المعطيات إلى انعدام الآثار الايجابية لنسبة كفاية رأس المال على السيولة المصرفية وذلك يظهر العلاقة العكسية بينهما.

جدول (٦)

اثر نسبة كفاية رأس المال على مؤشرات السيولة لمصرف الرشيد للمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)

المؤشر السنوات	نسبة كفاية رأس المال المصرفي	مؤشرات السيولة		
		نسبة الرصيد النقدي	نسبة التداول	نسبة السيولة السريعة
٢٠٠٤	٢	٩٨,٩	١٠٠,٥	٦٨
٢٠٠٥	٣,٠٥٥	٩١,٦	١٠٠,٤	٥٠,٨
٢٠٠٦	٢,٥	٧٣,٨	١٠٠,٧	٤٥,٩
٢٠٠٧	١,٧	٥٠,٢	١٠٠,٩	٣١,٥
٢٠٠٨	٥,٦	٦٩,١	١٠١	٥٥,٨
٢٠٠٩	١٨	٦٠,٧	١٠١,٥	٤٧,٨
٢٠١٠	٣٢,٥	٦٢,٩	١٠١,٣	٥٤,٦
٢٠١١	٢٨	٥٩,٦	١٠١,١	٥٤,٣
٢٠١٢	١٨	٥٦,٦	١٠٠,٢	٥٠,٤
٢٠١٣	١٥	٦٣,٢	١٠٠,٣	٥٦,٨
٢٠١٤	١٠	-	-	-

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (٢) .

وطبقاً للفكر المالي والمصرفي فإن من الصعوبة القبول بهذه النتيجة والسبب يعود إلى الاعتماد المتنامي للمصارف الحكومية على الإيداعات بغض النظر عن نوعها في تعزيز مركز السيولة لديها، ومصرف الرشيد يبرر الارتفاع في نسب السيولة لدية نتيجة ارتفاع في حجم الودائع مع قلة الفرص الاستثمارية، وخلال المدة الممتدة من (٢٠٠٩ - ٢٠١٤) يتجه المصرف نحو تعزيز نسبة كفاية رأس المال عن طريق اعتماد إجراءات احترازية من شأنها رفع قدرة المصرف وكفاءته في توفير السيولة وإدارة المخاطر المصرفية، ويمكن الاستدلال على ذلك، ففي عام ٢٠١٠ ارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى أعلى مستوياتها والبالغة (٣٢,٥%) مما ترتب عليه ارتفاع نسب السيولة المصرف والتي بلغت (٦٣%، ١٠١,٣%، ٥٤,٦%)، وهذا يبرهن العلاقة الايجابية الطردية لأثر كفاية رأس المال على السيولة النقدية للمصرف.

ثالثاً: مصرف بغداد:-

تشير النسب التي يعرضها الجدول (٧) إلى التطور الحاصل في الملاءة المالية من أجل تحسين بيئة العمل المصرفي من خلال ارتفاع نسب كفاية رأس المال المصرفي ونموها بشكل ملحوظ، وبالتوازي مع النمو في مؤشر كفاية رأس المال شهدت نسب السيولة المصرفية زيادة مماثلة، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال أضعاف الحدود المقررة بموجب مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية والمعايير المحلية، وعلى الرغم من التذبذب في

كلا النسب إلا أن تحقيق الحد المطلوب من كفاية رأس المال يؤدي إلى الأثر الايجابي على السيولة النقدية للمصرف طالما أن مصدر السيولة النقدية في المصارف الخاصة تعتمد على إيداعات القطاع الخاص، ويتضح من أعلى نسبة لكفاية رأس المال البالغة (٧٣,٥%) في العام ٢٠٠٨ تمثلت في رفع نسب السيولة التي بلغت (٥٠,٦%، ١١٨%، ٤٥,٥%) وهذه المستويات من السيولة تتجاوز النسبة المعيارية البالغة (٣٠%)، كما أن أدنى نسبة من كفاية رأس المال والتي بلغت ضعف الحد المطلوب من قبل البنك المركزي أدت إلى تحقيق درجة عالية من السيولة النقدية والتي بلغت (٧١%، ١١٠,٥%، ٦٨%) على التوالي.

جدول (٧)

اثر نسبة كفاية رأس المال على مؤشرات السيولة لمصرف بغداد للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)

المؤشر السنوات	مؤشرات السيولة			نسبة كفاية رأس المال المصرفي
	نسبة التداول	نسبة الرصيد النقدي	نسبة السيولة السريعة	مصرف بغداد
٢٠٠٤	١٠٨,٥	٣٣,٤	٣٠,٧	٢٧
٢٠٠٥	١١٩,٧	٦٦,٣	٦٢,٢	٥٧
٢٠٠٦	١٢٠,٣	٧٧,٤	٦٩	٥٨
٢٠٠٧	١٢٢,٦	٦٣	٥٦	٥٩,٥
٢٠٠٨	١١٨,١	٥٠,٦٥	٤٥,٥	٧٣,٥
٢٠٠٩	١١٣,٦	٧٢,٢	٦٩	٤٩
٢٠١٠	١١٠,٥	٧١,١	٦٧,٩	٢٥
٢٠١١	١١٤,٣	٦٥,٤	٦٢,٢	٣٧
٢٠١٢	١١٥	٧٧,٦	٧٤,٣	٥٥
٢٠١٣	١١٦	٧٢,٨	٦٨,٨	٥٩
٢٠١٤	١١٥,٣	٦٦,٥	٦٤,٦	٥٨

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (٣) .

رابعاً: مصرف الشرق الأوسط:-

يوضح الجدول (٨) تحليل مؤشرات الصلابة المالية للمصرف التي سجلت تحسناً ملموساً في نتائجها وتمكن المصرف من بلوغ نسب كفاية رأس المال تفوق النسبة المحددة في قانون المصارف النافذ والبالغة (١٢%)، ويترجم هذا التطور إلى تقوية المركز المالي للمصرف وتحقيق الاستقرار في مناسيب السيولة ورفع قدرة المصرف على تسديد الالتزامات قصيرة الأجل، وفي هذا السياق تسارعت وتيرة النمو في مستوى سيولة المصرف المقاسة بالمؤشرات الثلاثة الواردة في الجدول (٨)، وعند تحليل اثار كفاية رأس المال على سيولة المصرف يتبين من أعلى نسبة لكفاية رأس المال في العام ٢٠١٤ والبالغة (١٠٩%) انها انعكست بشكل مباشر على تحسن موقف سيولة المصرف والتي بلغت نسبها (٩٧,٧%، ١٥٦,٦%، ٩٣%)، كما أن أدنى معدل لكفاية رأس المال والبالغ نسبته (٣٣%) ومقارنة ذلك بنسب السيولة المقابلة لها والتي بلغت نحو (٧٤,٢%، ١٠٥,١%، ٦٩,٣%)، تدل جميع هذه النسب على العلاقة الطردية أي بمعنى كلما تحسن معدل كفاية رأس المال تحسن موقف السيولة لدى المصرف.

جدول (٨)

اثر نسبة كفاية رأس المال على مؤشرات السيولة لمصرف الشرق الأوسط
للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)

المؤشر السنوات	نسبة كفاية رأس المال المصرفي	مؤشرات السيولة		
		نسبة الرصيد النقدي	نسبة التداول	نسبة السيولة السريعة
٢٠٠٤	٤١,٨	٥٤,٨	١٠٥,٣	٤٥,٣
٢٠٠٥	٣٩,٩	٣٧,٨	١٠٥,٤	٣٥,٨
٢٠٠٦	٤٤	٥٨	١٠٥,٦	٥٢,٦
٢٠٠٧	٥٤,٦	٥٢,٣	١٠٧,١	٤٨,٩
٢٠٠٨	٣٩	٥٠,٤	١٠٥,٤	٤٣
٢٠٠٩	٣٩	٧٨,٦	١٠٦	٧٣,٨
٢٠١٠	٣٣	٧٤,٢	١٠٥,١	٦٩,٣
٢٠١١	٤٩	٧٣,٢	١١٣,٥	٦٩,٧
٢٠١٢	٥٣	٧٥,٣	١١٨,٣	٧٣,٥
٢٠١٣	٧٣,٥	٧٦,٥	١٢٠,٢	٧٣,٩
٢٠١٤	١٠٩	٩٧,٧	١٥٦,٦	٩٣

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (٤) .

خامساً : مصرف الخليج التجاري :-

يظهر من نسب السيولة ومعدل كفاية رأس المال الواردة في الجدول (٩) أن مصرف الخليج التجاري قد حقق معدلات ملاءة مالية عالية تتخطى الحدود وفق مقررات لجنة بازل، وكذلك الحد المطلوب من قبل البنك المركزي العراقي، كما شهد المصرف تحقيق مستويات جيدة من السيولة بموجب المؤشرات الثلاثة في الجدول، ويتبين من الاتجاه العام لكفاية رأس المال وأثره على مركز السيولة لدى المصرف أن هناك علاقة ايجابية لهذا الأثر تمثلت في ارتفاع معدل كفاية رأس المال والذي ينعكس على تحسن وضع السيولة في المصرف، وان أعلى نسبة لكفاية رأس المال كما في السنتين (٢٠١٣، ٢٠١٤) والبالغة نحو (٧٨٪، ٧٣٪) أثرت في رفع مستوى السيولة بالمؤشرات الثلاثة والتي بلغت (٨٨,٤٪، ١٥٥,٣٪، ٧٧,٤٪) بالنسبة لعام ٢٠١٣، أما العام ٢٠١٤ بلغت نسب المؤشرات (٨٠,٢٪، ١٦٣٪، ٧٧,٨٪)، مما يؤكد حقيقة أن لمعدل كفاية رأس المال أثراً ايجابياً على رفع مستوى السيولة لدى المصرف .

جدول (٩)

اثر نسبة كفاية رأس المال على مؤشرات السيولة لمصرف الخليج التجاري للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) (نسبة مئوية)

المؤشر السنوات	نسبة كفاية رأس المال المصرفي			مؤشرات السيولة	
	مصرف الخليج التجاري	نسبة الرصيد النقدي	نسبة التداول	نسبة السيولة السريعة	
٢٠٠٤	٦٢,٩٥	٤٩,٤	١٢٠,٤	٤٢,٥	
٢٠٠٥	٦٨,١١	١٠٤,٤	١٢١,٦	٥٨,٣	
٢٠٠٦	٦٥	٥٨	١٣٠,١	٥٤,٢	
٢٠٠٧	٤٢	٤٧,٥	١١٨,٤	٤٤,٤	
٢٠٠٨	٣٥	٤١,٨	١١٥,٤	٣٤,٩	
٢٠٠٩	٦٠	٣١	١٢٢,٢	٢٩,٢	
٢٠١٠	٤٩,٢	٤٠	١٢١,٨	٣٦,٦	
٢٠١١	٦٠,٢٢	٤٤,٦	١٤٤,١	٤١,٢	
٢٠١٢	٥١,٥	٦١,٤	١٤٦,٣	٥٨,٣	
٢٠١٣	٧٨	٨٨,٤	١٥٥,٣	٧٧,٤	
٢٠١٤	٧٣	٨٠,٢	١٦٣	٧٧,٨	

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (٥) .

(الاستنتاجات والتوصيات)

أولاً: الاستنتاجات:-

١- يعد معيار كفاية رأس المال من الأساليب الفنية التي تتبعها البنوك المركزية في الرقابة على أنشطته المصارف، وان الالتزام بالحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال يحقق الاستقرار في النظام المصرفي، ويعمل أيضا على تدعيم المركز المالي للمصارف ، ويساهم هذا المعيار في زيادة كفاءة وفاعلية المصارف في الحد أو تقليل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية.

٢- أظهرت الدراسة وجود تدني في معدل كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية (الرافدين والرشيد)، إذ لم تتخطى نسبة (٣%) في مصرف الرافدين خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، وأيضا لم تتجاوز نسبة كفاية رأس المال لدى مصرف الرشيد (٥%) خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) ، مما يؤشر عدم التزام

هذين المصرفين بالحدود الدنيا لمعيار كفاية رأس المال المحددة من قبل لجنة بازل والبنك المركزي العراقي والبالغة (٨٪، ١٢٪) على التوالي .

٣- من خلال تحليل معيار كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة عينة البحث، يتضح ارتفاع معدل الملاءة المالية لهذه المصارف وبشكل يتجاوز أضعاف النسبة المحددة من قبل لجنة بازل والبنك المركزي العراقي، إذ بلغ أعلى لمعدل لهذا المعيار خلال مدة الدراسة نحو (٧٣,٥ ٪ ، ١٠٩ ٪ ، ٧٨ ٪) للمصارف (بغداد ، الشرق الأوسط ، الخليج التجاري) على التوالي، وهذه النسب المرتفعة تظهر سياسة التحفظ الائتماني التي تتبعها المصارف الأهلية في منح الائتمان والذي نتج عنه سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة (٣٠ ٪) .

٤- أظهرت الدراسة ضعف إجراءات رقابة البنك المركزي على المصارف الحكومية التي لم تلتزم بتطبيق الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال والبالغ (١٢ ٪) وكما هو الحال في مصرف الرافدين .

٥- لم يقيم البنك المركزي العراقي باتخاذ إجراءات من شأنها تدعيم قاعدة رأس المال لدى المصارف الحكومية، وخاصة فيما يتعلق برفع سقف رؤوس الأموال المدفوعة والتي لم تتجاوز مبلغ (٥٠) مليار دينار مقارنة بالمصارف الخاصة التي بلغت رؤوس أموالها المدفوعة نحو (٣٠٠) مليار دينار .

٦- في إطار تحليل اثر كفاية رأس المال على السيولة المصرفية ، أظهرت الدراسة أن هناك علاقة طردية ذات آثار ايجابية تتمثل في أن ارتفاع معدل كفاية رأس المال سوف ينعكس على تحسين وضع السيولة لدى المصارف، وبالمقابل يؤثر انخفاض مستوى مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف كما هو الحال في المصارف الخاص عينة الدراسة .

ثانيا : التوصيات :-

١- طالما أن الاستقرار في النظام المصرفي يعد من مهام البنك المركزي لذا يجب اتخاذ إجراءات تدعم هذا الاستقرار ، وفي مقدمتها إلزام المصارف الحكومية خاصة بتطبيق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال .

٢- ينبغي على البنك المركزي العراقي تطوير أساليب السيطرة على مناسيب السيولة ، والعمل على توجيه المصارف الخاصة بالتخلي عن سياسات التحفظ الائتماني وتوسيع مجالات منح الائتمان والاستثمار لتخلص من السيولة الفائضة لديها .

٣- ضرورة إلزام المصارف الحكومية بتدعيم قاعدة رأس المال من خلال رفع سقف رؤوس الأموال المدفوعة بشكل يناسب نشاط هذا المصارف ، ورفع قدرتها على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها .

٤- ينبغي على المصارف العراقية انتهاج سياسات استثمارية قائمة على الموازنة بين السيولة والربحية ، والابتعاد عن سياسة التحوط التي تؤدي إلى سيولة فائضة لدى المصارف مقابل انخفاض العائد .

الهوامش :-

(١) د. سعود موسى الطيب، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية : حالة الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، العدد (٢)، المجلد (٣٨)، ٢٠١١، ص ٣٥٨.

(2) Hal S. Scott , Capital Adequacy Beyond Basel Banking Securities and Insurance , Oxford University Press , U.S.A , 2005 , P. 94 .

(3) د. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٥، ص ٢٣٧.

- (4) علي محمد شلهوب، شؤون النقود وأعمال المصارف، الطبعة الأولى، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سورية، ٢٠٠٧، ص ٢٦٩.
- (5) د. عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٥، ص ٨٠.
- (6) صلاح الدين حسن السيسي، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص ٦٢-٦٣.
- (7) شاهين عكاب سالم، الصيرفة بحوث وتطبيقات، الطبعة الأولى، نون ٤ للنشر والطباعة والتوزيع، حلب، سورية، ٢٠٠٨، ص ٢١٧.
- (8) جوزيف دانيالز، وديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة : محمود حسن حسني، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص ٢٦١.
- (9) د. مكرم عبد المسيح باسيلي، المعاملات المصرفية – المحاسبة والاستثمار وتحليل القوائم المالية رؤية إستراتيجية، المكتبة العصرية، مصر، ٢٠٠٨، ص ٢٣٣.
- (10) د. عبد الحميد الشواربي، د. محمد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ٢٥١.
- (11) د. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية – أزمة الرهن العقاري الأمريكية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٠، ص ١٧٢.
- (12) د. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩، ص ١٨٤.
- (13) د. محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٥، ص ٢٠٦.
- (14) د. رضا صاحب أبو حمد، د. فائق مشعل قدوري، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٢، ص ١٤٩.
- (15) سعاد عبد الفتاح محمد، قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٣٤)، ٢٠١٣، ص ٢٨.
- (16) نصر حمود مزنان فهد، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية دراسة مقارنة في عينة من المصارف التجارية العراقية والأردنية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧، ص ٣٨.
- (17) د. عبد المعطي رضا ارشد، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص ٢٠٠.
- (18) د. محمد سعيد السلطان، مصدر سابق، ص ١٤١.
- (19) د. طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ١٢-١٣.
- (20) Rudolf Duttweiler , Managing Liquidity in Banks , John Wiley & sons, United Kingdom , 2009 , p. 43 .
- (21) Allen N. Berger , Banks Liquidity Creation and Financial Crises, Academic Press . U.S.A , 2016 , P. 17 .
- (22) د. هشام جبر، المدخل إلى العلوم المالية والمصرفية، الطبعة الثانية، منشورات بيت المقدس، القدس، ٢٠٠٠، ص ٩٥.
- (23) د. علي سعد محمد داود، مصدر سابق، ص ٣٧.

- (24) سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٠٨.
- (25) د. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٤٢.
- (26) د. سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، مطبعة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، ٢٠٠٢، ص ١٢٨-١٢٩.
- (27) د. منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، إسكندرية، ٢٠١٤، ص ٤١٢.
- (28) سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٩٦-٩٧.
- (29) د. يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ٩٥.
- (30) Ronald W. Melicher , Entrepreneurial Finance, 4th Edition , south-western, USA, 2012, P.159 .
- (31) د. زينب عوض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٣٤.

(الملاحق)

ملحق (١)

بعض بنود الميزانية العمومية للمصرف الرافدين للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٠)

(مليون دينار)

السنوات	أجمالي الودائع	النقد في الصندوق لدى المصارف	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة
٢٠٠٤	٨٢٨٧٩٨٥	٣٣٢٩٠٢٨	١٥٧٧٧٣٥٠٤	١٤٨٧١٥٥٨٤
٢٠٠٥	٦٩٧٦١٤٦	٦١١٦٨٤٦	١٩٤٧٦٩٣٤٩	١٨٦٠٨٧٥٧٢
٢٠٠٦	١٠٢٨٧٦٣٢	٦٨٦١٣٢٤	٢٣١٧٤١٩٦٦	٢٢٤٠٠٦٢٣٩
٢٠٠٧	١٥١٨٩٨٢٦	١٣١٢٣٤١٨	٢٤٥٢٢٩٣٢٥	٢٣٧٧٢٢٥٤٨
٢٠٠٨	٢٠٠٣٥٦٩٨	١٧٥٩٥٧٢٠	٢٦٦٣٨٥٨٨٣	٢٥٨٦٠٩٧٠٥
٢٠٠٩	٢٠٢٦٠٦٩٤	١٧٠٤٨٦٢٨	٢٧٣٤٩٣٩٥٧	٢٦٥٦٤٠٥٧٧
٢٠١٠	٢٥٠٨٣٢٧٦	١٧٢٣٩٢٩٤	٢٨٦٦٦٣٨٣١	٢٧٨٦١٩٩٤٥

المصدر : مصرف الرافدين ، التقارير السنوية للمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)

ملحق (٢)
بعض بنود الميزانية العمومية للمصرف الرشيد للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٤)
(مليون دينار)

السنوات	أجمالي الودائع	النقد في الصندوق لدى المصارف	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة
٢٠٠٤	٢٩٢٠١٤٢	٢٨٨٨٨٤٥	٤٢٦٨١٨٣	٤٢٤٧٨٠٤
٢٠٠٥	٢٩٢٤٤٣٧	٢٦٧٨٦٨٢	٥٢٩٨٨٧٠	٥٢٧٥٥٣٥
٢٠٠٦	٣٦٥٦٤٦٣	٢٦٩٨٣٦٣	٥٩١٩٨٦٨	٥٨٨٠٩١٥
٢٠٠٧	٤٦٢١٦٥٩	٢٣٢٠٢٠٢	٧٤٢٧٣١٤	٧٣٦٠٣٧٥
٢٠٠٨	٦٢٢٥٢٩٦	٤٣٠٣٧٣٨	٧٧٩٣٦٣٥	٧٧٠٦٤٧٨
٢٠٠٩	٨٣٩٧٢٢٧	٥١٠١٦١٦	١٠٨٢٤٢٩١	١٠٦٥٩٧٣٨
٢٠١٠	١١٧٥٣٩٠٣	٧٣٩١٦٦١	١٣٧٠٣٧١٧	١٣٥٢٧٨١٥
٢٠١١	١٥٨٨١٢٢٣	٩٤٦٣٧٤٧	١٧٦١٣٠٢٦	١٧٤٢٧١٧٣
٢٠١٢	١٥٤٠٥٩٦٠	٨٧١٨٣٦٥	١٧٣٤٧٧٥٩	١٧٣٠٧٧٥٧
٢٠١٣	١٩٣٤٨٠٨٧	١٢٢٢٩٨٧٥	٢١٥٧٧٣١	٢١٥١١٤٦١

المصدر : مصرف الرشيد، التقارير السنوية للمدة من (٢٠١٣- ٢٠٠٤)

ملحق (٣)
بعض بنود الميزانية العمومية للمصرف بغداد للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)
(مليون دينار)

السنوات	أجمالي الودائع	النقد في الصندوق لدى المصارف	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة
٢٠٠٤	٤٩٠٠٦	١٦٣٥٩	٥٧٧٧٥	٥٣٢٤٣
٢٠٠٥	٢٤٦١٢٧	١٦٣١٩٤	٣١٣٨٤١	٢٦٢١٦٨
٢٠٠٦	٢٤٢٣١٧	١٨٧٥٢٤	٣٢٦٨١٠	٢٧١٧٢٠
٢٠٠٧	٢٥٥٤٧٤	١٦٠٩٤٢	٣٥٢٦٩٧	٢٨٧٦١٧
٢٠٠٨	٤٠٤١٧٧	٢٠٤٧٠٨	٥٣١٠٤٩	٤٤٩٥٦٩
٢٠٠٩	٦٦١٦١٨	٤٧٧٦٨٤	٧٨٧٦٨٥	٦٩٣٠٢٤
٢٠١٠	٨٠٤٦٨٨	٥٧١٨٢٢	٩٣٠٨٠٧	٨٤٢٢٧٤
٢٠١١	٦٩٩٣٦٨	٤٥٧٣٨٧	٨٤١٢٥٤	٧٣٥٦٤٧
٢٠١٢	١٠٤٦٧١٩	٨١٢٣٩١	١٢٥٧٤٠٧	١٠٩٣٤٠٢
٢٠١٣	١٣٩٣٥٨٤	١٠١٤٦٩٨	١٧٠٨٠٩٣	١٤٧٣٦٤٢
٢٠١٤	١٤٩١٥٩٩	٩٩٢٤٠٨	١٧٧٠٠٨٧	١٥٣٥٠٨٦

المصدر : مصرف بغداد، التقارير السنوية للمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)

ملحق (٤)
بعض بنود الميزانية العمومية للمصرف الشرق الأوسط للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)
(مليون دينار)

السنوات	أجمالي الودائع	النقد في الصندوق لدى المصارف	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة
٢٠٠٤	١٣٤٠٣٧	٧٣٤٨٩	١٧٠٦٩٣	١٦٢١٠٧
٢٠٠٥	٢٧٦٥٤٢	١٠٤٤٩٧	٣٠٧٨٦٣	٢٩٢١٣٦
٢٠٠٦	٢٣٩٣٤٨	١٣٨٦٠٠	٢٧٨٤٩٢	٢٦٣٦٠٢
٢٠٠٧	٣٣٣٠٥٧	١٧٤٣٥٤	٣٨١٥٤٨	٣٥٦٣٣٣
٢٠٠٨	٤٣١١٠٠	٢١٧٤٣٣	٥٣٣٢٥٢	٥٠٥٨٢٧
٢٠٠٩	٤٥٢٥١٥	٣٥٥٧٤٤	٥١٠٥٥٥	٤٨١٩٩٢
٢٠١٠	٤٦٣٣٢٧	٣٤٣٩٠٩	٥٢١١٩٠	٤٩٦٠٢٧
٢٠١١	٥٠٥١١٧	٣٦٩٧١٣	٦٠١٥٣٥	٥٣٠١١٧
٢٠١٢	٦١٥٧٨٤	٤٦٣٩٠٨	٧٤٦٦٩٢	٦٣١٢٢٣
٢٠١٣	٥٥١٨٥٦	٤٢٢٠٦٠	٦٨٦٧١٧	٥٧١٤٠٠
٢٠١٤	٣٥٨١١٦	٣٤٩٧٦٦	٥٨٩٢٤١	٣٧٦٠٠١

المصدر : مصرف الشرق الأوسط ، التقارير السنوية للمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)

ملحق (٥)
بعض بنود الميزانية العمومية للمصرف الخليج التجاري للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٤)
(مليون دينار)

السنوات	أجمالي الودائع	النقد في الصندوق لدى المصارف	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة
٢٠٠٤	٩٠٥١	٤٤٧١	١٢٦٥٣	١٠٥٠٧
٢٠٠٥	١٨٧٩٣	١٩٦١٧	٤٠٨٨٦	٣٣٦١٤
٢٠٠٦	٥٤٠٠٧	٣١٢٦٩	٧٥٠٨٣	٥٧٦٨٩
٢٠٠٧	١٠٦١١٦	٥٠٤٢٤	١٣٤٢٥٢	١١٣٤٢٣
٢٠٠٨	١٦٥٧٥٢	٦٩٣٥٦	٢٢٩٥٥١	١٩٨٩٣٤
٢٠٠٩	١٨٧٤٦٩	٥٧٩٩٣	٢٤٢٣١٥	١٩٨٣٤٩
٢٠١٠	١٩٠٠٠٩	٧٥٩٣١	٢٥٢٥٠٤	٢٠٧٣٥٢
٢٠١١	٢١٦٩٣٧	٩٦٦٧٧	٣٣٣٩٢٨	٢٣٤٦٦١
٢٠١٢	٢٦٠٧٧٩	١٦٠٠٥٤	٤٠١٦٠١	٢٧٤٥١٠
٢٠١٣	٤١٧١٤٣	٣٦٨٧٧٠	٧٣٩٦٩٣	٤٧٦١٦٧
٢٠١٤	٤٥٥٢١٢	٣٦٥١٤٤	٧٦٤١٤٠	٤٦٩١٧٦

المصدر : مصرف الخليج التجاري ، التقارير السنوية للمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)
